المصدر: السفير
التاريخ : ٢٦ اكتوبر ٢٠٠٥

نص خطاب قضاة ومحامي سوريا إلى أنان:
لماذا تجاهل ميليس مقتل العمال السوريين؟!

وجه محامو وقضاة سوريا، الاحد الماضي خطابا إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان، تضمن موقفهم وملاحظاتهم على تقرير القاضي الألماني ديتليف ميليس، حول اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وفي الآتي نص الخطاب:

السيد كوفي انان المحترم

الأمين العام للأمم المتحدة

تحية الحق والعروبة

إن المحامين والقضاة العرب السوريين، ومنذ صدور القرار الدولي رقم 1595 تاريخ 2005/4/7، المتضمن تشكيل لجنة للتحقيق في جريمة اغتيال الشهيد رئيس الوزراء اللبناني الأسبق المرحوم رفيق الحريري برئاسة القاضي الألماني <<ديتليف ميليس>>، قد تابعوا باهتمام كبير إجراءات التحقيق التي سلكها، وصولاً إلى تحديد الأشخاص الذين أقدموا على ارتكاب هذه الجريمة النكراء، التي أدانها فور وقوعها جميع المحامين والقضاة ورجال القانون في سوريا.

وبتاريخ 19 تشرين الأول <<أكتوبر>> 2005، قدم رئيس لجنة التحقيق الدولية في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق المرحوم رفيق الحريري تقريره إلى مقامكم لعرضه على مجلس الأمن الدولي.

وقد اطلعت نقابة المحامين في الجمهورية العربية السورية وممثلون عن قضاة سوريا على هذا التقرير، ودرسته بعناية بالغة قائمة على أسس قانونية بحتة، باعتبار أن لجنة التحقيق الدولية مؤلفة أساساً من رجال قانون وقضاة ومحققين، يعملون في إطار مهمة قضائية بحتة. وقد رأت نقابة المحامين توجيه هذا الخطاب إلى مقامكم، موضحة موقفها وملاحظاتها الأولية على هذا التقرير، وبيان الملاحظات الرئيسية عما تضمنه التقرير من أخطاء قانونية جسيمة، ومن مخالفات لأبسط قواعد وإجراءات السلطات القضائية وقضاء التحقيق بالذات، ومخالفة أبسط واجبات النيابة العامة والادعاء العام.

على أمل أن تسهم هذه الملاحظات في تقديم الفائدة المرجوة لكم وللسادة أعضاء مجلس الأمن ولجنة التحقيق بالذات، منعا ودرءا لوقوع اللجنة والهيئة الدولية في خطأ تاريخي، قد يؤدي إلى الوصول إلى نتائج خاطئة لا صلة لها بهدف اللجنة، وبالتالي لا تؤدي إلى الوصول إلى معرفة الفاعل الحقيقي ومرتكبي جريمة الاغتيال، لأن كشف الحقيقة هو لصالح لبنان وسوريا معاً:

أولاً: استند التقرير إلى إفادات شهود هم خصوم سياسيون للجمهورية العربية السورية، وكان لهم دور في صناعة وتشكيل مناخ سياسي محموم في لبنان قبل وقوع الجريمة وأثناءها وبعدها، ما أدى إلى تضليل اللجنة،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وجعل من اعتمادها لشهاداتهم خطأً فادحاً أبعدها عن الحقيقة، وأظهرها في صورة الإنحياز الواضح، والابتعاد عن الموضوعية والحياد المفترض في أعمالها.

ثانيا: إن اللجنة إذ تتوصل إلى بضع نتائج، فإنها تتجاهل جملة من الوقائع والحوادث، سواء على صعيد تسلسل الأحداث التاريخية والسياسية، أو على صعيد الاستنتاجات النهائية، وتقفز بشكل غير مبرر تحت عنوان الربط بين الوقائع أو عنوان التحليل، ما يجعل تقريرها في منأى عن الشفافية، وقبل ذلك في منأى عن الإجراءات القانونية الواجب اتباعها.

ثالثا: إن تقرير اللجنة إذ يتجاهل ذكر واقعة أساسية ومفصلية تتعلق بشاهد رئيسي جرى اعتقاله، فلا تذكر حقيقة هذا الشاهد ودوره في توجيه التحقيق، والجهات الحقيقية التي تقف خلف روايته ودور هذه الجهات في تضليل التحقيق، وإن عدم تناول التقرير لكل ذلك يثير مطعناً رئيساً في جدية اللجنة وحيادها.

رابعا: تجاهل التقرير بشكل مثير عند سرده خلفيات الجريمة وقائع تتعلق بمقتل عمال سوريين وتدمير ممتلكاتهم ضمن جو محموم سياسياً وإعلامياً، ولم يشر إلى الجهات التي تقف خلف هذه الجرائم، وخاصة أن التقرير قد تضمن إشارات واضحة لوقائع لا علاقة لها بالجريمة (حادثة مكتب الإعلام الكويتي .... إلخ).

خامسا: تجاهلت اللجنة في تقريرها أن تعاون سوريا كان تاماً وكاملاً باعتراف رئيس اللجنة بذاته، ولم تبرر اللجنة في تقريرها أسباب التناقض بين تصريحات رئيسها حول ذلك وبين ما ورد بالتقرير.

سادسا: لقد جاء التقرير سياسيا في مقدمته ومتنه وخلاصته، ما يجعل التقرير برمته مفتقداً إلى أسس التحقيق القضائي، وإلى الحيادية والشفافية اللتين تعتبران شرطين أساسيين من شروط عمل اللجنة، خاصة أنه من الملاحظ بوضوح في هذا التقرير أنه أخذ باتجاه واحد يراد منه النيل من جهة معينة مسبقا، من دون الالتفات إلى مسارات وجهات أخرى، لها غايات وأهداف من وراء حادثة الاغتيال.

سابعا: لقد تبين في القراءة الأولية لهذا التقرير حجم المغالطات الكبيرة على المستوى القانوني، ولا سيما الإجرائي منه، والاعتماد على الشك والاستنتاج والاحتمالات المجردة عن أي دليل قانوني مقبول، وذلك واضح في مختلف فقرات التقرير وجوانبه، على الرغم من أن موضوعه بالغ الحساسية والخطورة، مما يجعل مهمة مجلس الأمن والمنظمة الدولية غاية في الصعوبة في معرفة الفاعلين الحقيقيين لجريمة الاغتيال، ويلقي على عاتق المجتمع الدولي مسؤوليات بالغة الخطورة، إذ لا يصح الاستناد إلى تقرير فاقد للموضوعية والنزاهة والحيادية والشفافية، وإنما يتوجب انتظار النتائج النهائية للتحقيق كي يتمكن المجتمع الدولي من الإطلاع على الحقيقة كاملة، واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

إن جريمة اغتيال الشهيد رفيق الحريري، بقدر ما استهدفت شخصية قيادية بارزة لبنانياً وعربياً ودولياً، فقد استهدفت في الوقت عينه اغتيال العلاقة اللبنانية السورية، والتي شكلت أحد ابرز عوامل الاستقرار السياسي في المنطقة.

إن المحامين والقضاة العرب السوريين، إذ يوجهون خطابهم هذا إلى مقامكم الموقر، يحدوهم الأمل أن يوزع هذا الخطاب على أعضاء المنظمة الدولية بشكل عام وأعضاء مجلس الأمن الدولي بشكل خاص، مطالبين لجنة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

التحقيق الدولية التزام القواعد القضائية والقانونية والأصول المتبعة في التحقيق، وفي مقدمتها سرية التحقيقات، والتزام الحياد التام في التحقيق، واعتماد الأدلة الكاملة التي تكشف بحق عن هوية الفاعلين مرتكبي الجريمة النكراء، والتمسك بمبادئ الصدق والشفافية في الإعلان عن أي نتائج في أي مرحلة من مراحل التحقيق، من دون أي انحياز أو مجاملة لأي طرف كان لاستثمارها سياسيا، بما يضر بمصلحة أي شعب من شعوب المنطقة.

إن المحامين والقضاة العرب السوريين، وهم يرون أن سوريا تتعرض لضغوط شديدة من قبل دول عظمى بسبب مواقفها تجاه الاحتلال الأميركي للعراق، ورفضها التنازل عن أرضها المحتلة في الجولان، وحقوقها السيادية والثابتة، على الرغم من أنها عبرت عن احترامها على الدوام لقرارات الشرعية الدولية، والتزامها المطلق بالتمسك بمبادئ القانون الدولي، وفي وقت ترفض فيه إسرائيل احترام وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية بدعم من الولايات المتحدة الأميركية، فإنهم يستغربون تجاهل اللجنة والتحقيق والتقرير الدور الإسرائيلي في جريمة الاغتيال وزعزعة استقرار لبنان والمنطقة، خدمة لأهدافها ولاستمرار الاحتلال واغتصاب الحق العربي، ويأملون من اللجنة الاهتمام بالواقع التاريخي والسياسي للمنطقة ولبنان تحديدا، في التأسيس لأي قراءة تاريخية وسياسية، قد تسهم في تحديد الجهة المستفيدة من زعزعة استقرار المنطقة وأمنها من خلال جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

وإن نقابة المحامين في الجمهورية العربية السورية، سوف تتقدم لسعادتكم بدراسة مفصلة عما شاب أعمال لجنة ميليس وإجراءاتها التحقيقية من أخطاء قانونية جسيمة، تنال من صحة تقريرها وسلامته، ما يجعله معيباً، فيما توصل إليه من نتائج لا يجوز اعتمادها أصلاً.

وبما أن الشك والاحتمال والاستنتاج المجرد عن الدليل، واعتراف السيد رئيس اللجنة بأن التحقيق لم ينته بعد، فإننا نأمل من سيادتكم عدم اعتماد نتائج هذا التقرير، والتدخل لعدم صدور أي قرار مبني عليه، وفقاً لمقتضيات القانون والعدل.

دمشق في 23 / 10 / 2005

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير

محامو وقضاة سوريا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية